E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/45
25 February 2003

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في بوروندي، تقرير مقدم من المقررة الخاصة، السيدة ماري - تيريز أ. كايتا بوكوم، بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٢/٢٠٠٢

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
خلاصة			٢
مقدمة		١-٦	٤
أولاً-	الحالة العامة	٧-٢٢	٥
	ألف- الحالة السياسية	٨-٢٠	٥
	باء-الحالة الاقتصادية والاجتماعية	٢١-٢٢	٨
ثانياً-	حالة حقوق الإنسان	٢٣-٧٨	٨
	ألف- الحقوق المدنية والسياسية	٢٤-٦٢	٨
	باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٦٣-٦٧	١٧
	جيم- العدالة وسيادة القانون	٦٨-٧٣	١٨
	دال- النهوض بحقوق الإنسان	٧٤-٧٨	١٩
ثالثاً-	الملاحظات	٧٩-٨٩	٢٠
رابعاً-	التوصيات	٩٠-١١٠	٢١
	ألف- توصيات موجهة إلى أطراف النـــزاع	٩١-٩٥	٢٢
	باء- توصيات موجهة إلى السلطات البوروندية	٩٦-١٠٤	٢٢
	جيم- توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي	١٠٥-١١٠	٢٣

* عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ باء، الفقرة ٨، قدمت هذه الوثيقة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ كيما تشمل آخر المعلومات الممكن استيفاؤها.

(A) GE.03-11149 210303 240303

خلاصة

هذه الوثيقة هي التقرير السادس الذي تقدمه السيدة ماري - تيريز أ. كايتا بوكوم، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي والتي مددت ولايتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٢/٢٠٠٢ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتقدمت المقررة الخاصة بتقرير شفوي إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وذلك إثر البعثة السادسة التي قامت بها إلى بوروندي في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ويتناول التقرير الحالة العامة في بوروندي، وعلى وجه الخصوص مسألة حقوق الإنسان وتعزيزها، وكذلك مسألة العدالة وسيادة القانون.

وتقابلت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها، مع أعلى السلطات السياسية، ولا سيما رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، والرئيسين الجديدين للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، والسلطات القضائية والعسكرية والإدارية والمدنية، ورئيسي الجمهورية السابقين سيلفيستر نتيبانتوغانيا وجان - بابتيستا باغازا، ونائبي رئيسي الجمهورية السابقين، وممثلي السلك الدبلوماسي والاتحاد الأفريقي، ومديري هيئات الأمم المتحدة في بوروندي، وممثلي الأحزاب والقوى السياسية من جميع الاتجاهات، وممثلي المجتمع المدني - لا سيما الجمعيات النسائية والنقابية وجمعيات الشباب وجمعيات حقوق الإنسان، والصحافة، وممثلي الطوائف الدينية - فضلاً عن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني ببوروندي ومع ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. كما توجهت إلى مقاطعة جيتيغا، ولا سيما بلدية إيتابا، وإلى مقاطعة بوجومبورا - الريفية، بلدية كنيوشا، اللتين كانتا مسرحاً لمذابح السكان المدنيين. وزارت سجن مبيمبا، الذي يقع في بلدية بوجومبورا، من أجل تقييم التغيرات التي جرت في ظروف السجن ومقابلة بعض المعتقلين ولا سيما الأحداث.

وبالاستناد إلى المعلومات التي تجمعت لديها، كرست المقررة الخاصة الفصل الأول من هذا التقرير للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتناولت بشكل خاص تطور عملية السلام خلال المرحلة الانتقالية الأولى التي انطلقت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، إضافة إلى ما تتسم به من زعزعة الأمن وضعف التوازن السياسي بهما.

ويعالج الفصل الثاني حالة الحقوق المدنية والسياسية في بوروندي وانتهاكاتها التي لها صلة بالنزاع المسلح، ولا سيما انتهاكات الحق في الحياة، وفي الحرية والأمن والسلامة الجسدية الشخصية وفي حرية التعبير والحرية النقابية، وفي حرية التنقل واختيار مكان الإقامة. كما يصف هذا الفصل حالة المشردين في الداخل والعائدين واللاجئين. وتعالج المقررة الخاصة بالإضافة إلى ذلك حالة الأشخاص المحتجزين، والنساء، والأطفال المحاربين. وتحلل بعد ذلك حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الصحة والتعليم، وكذلك التطور في ميدان العدالة وتعزيز سيادة القانون، وفي ميدان تعزيز حقوق الإنسان.

ويجمع الفصلان الثالث والرابع الملاحظات والتوصيات المترتبة على هذا التحليل والمقدمة من المقررة الخاصة.

واستطاعت المقررة الخاصة أن تلاحظ زيادة في الانتهاكات وارتفاعاً في عدد الضحايا من السكان المدنيين، الذين يسيء معاملتهم بالتناوب الجيش الحكومي والجماعات المسلحة. ويضعف غياب وقف إطلاق النار عمل المؤسسات الانتقالية ويحول دون تنفيذ اتفاق آروشا تنفيذاً كاملاً. ولعملية السلام في بوروندي بُعْد إقليمي. ومن المهم أن يُنسَّق تطبيق مختلف الاتفاقات الوطنية. وسيولد إعادة إدماج المحاربين، بما فيهم الأطفال المحاربون وأفراد الشرطة، بعد وقف إطلاق النار، مشكلة طالما لم تتخذ التدابير الملائمة والفورية لتيسير إعادة الإدماج السابق الذكر. وإضافة إلى ذلك، يقع العديد من العائدين ضحية انتهاكات وأعمال عنف مختلفة (خلافات عقارية وظروف انعدام الأمن) تدفعهم إلى استعادة طريق المنفى. وتكتسي الأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان أهمية حيوية في الوضع الحالي الذي تشهده بوروندي. ويتعاظم في هذا الإطار، الدور الذي يضطلع به مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي. وبديهي أن الإمكانات المادية والبشرية التي تتوفر لديه في الوقت الحاضر لا تمكنه من الاضطلاع بالدور الذي أنيط به اضطلاعاً كاملاً. ويجب أن تولي أنشطة الأمم المتحدة المستقبلية في بوروندي مكاناً بارزاً لحقوق الإنسان بهدف تحسين تعزيز القدرات الوطنية.

وتتقدم المقررة الخاصة، فضلاً عن التوصيات التي تقدمت بها في تقريريها الأخيرين (E/CN.4/2000/34، الفقرات ١٣٣ إلى ١٦٧؛ وE/CN.4/2001/44، الفقرات ١٥٤ إلى ٢٠٧؛ وA/56/479، الفقرات ١٢٨ إلى ١٥٧ وE/CN.4/2002/49، الفقرات ٩٩ إلى ١٢٣)؛ بتوصيات جديدة إلى أطراف النزاع وإلى السلطات البوروندية والمجتمع الدولي. وتوجه المقررة الخاصة نداءً ملحاً إلى جميع الأطراف المتنازعة بأن تحترم حقوق السكان المدنيين ولا سيما الحق في الحياة، وفي الأمن والسلامة الجسدية. وتدعوها على وجه الاستعجال إلى وقف جميع المعارك وتحثها على احترام القانون الإنساني الدولي وإلى عدم تدمير البنيات الاقتصادية والاجتماعية. وتحث الأطراف المتنازعة على تطبيق الاتفاقات التي وقعت عليها وتدعو المجموعات المسلحة التي لم تنضم بعد إلى مائدة المفاوضات إلى إدراك ضرورة بلوغ حل تفاوضي وسرعة القيام بذلك. وتشجع المقررة الخاصة السلطات البوروندية على مواصلة إقامة المؤسسات التي ينص عليها اتفاق آروشا، لا سيما تلك المؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وعلى مواصلة الجهود التي تبذلها من أجل استمرار الإدارة السليمة للمؤسسات التي أنشئت أصلاً. وتهنئ المقررة الخاصة الوساطة في النزاع البوروندي وكذلك بلدان المنطقة الفرعية لما أحرزته من تقدم على درب وقف إطلاق النار. وتؤيد تنظيم وعقد المؤتمر الدولي الذي دعا إليه مجلس الأمن والأمين العام بشأن الأمن والسلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وتوصي بالإفراج عن الأموال التي وعد بها مؤتمرا باريس وجنيف، وتطلب إلى المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة البوروندية الرامية إلى احترام وتعزيز حقوق الإنسان واستتباب سلم دائم (تسريح المحاربين وإعادة إدماجهم، وإصلاح النظام القضائي، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وحقوق المهجرين والمشردين وحقوق المرأة وحقوق الطفل، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب). وتدعو المقررة الخاصة المجتمع الدولي إلى زيادة الموارد المخصصة لرصد حقوق الإنسان، وحمايتها وتعزيزها والتدريب عليها ولا سيما أنشطة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، لتمكينه من تعزيز القدرات الوطنية على نحو فعال بهدف إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي في القريب العاجل.

مقدمة

١- عملاً بالقرار ١٢/٢٠٠٢، الذي اعتمدته في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لجنة حقوق الإنسان خلال دورتها الثامنة والخمسين، مُدّدت ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي لسنة واحدة، واحتفظت الولاية بمنظورها المراعي لنوع الجنس. وبموجب هذا القرار يعرض هذا التقرير، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١٥ تمـــوز/يولـــيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وهو يستند أساساً إلى البعثة السادسة التي قامت بها المقررة لبوروندي في الفترة من ١٦ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٢- وتقابلت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها، مع أعلى السلطات السياسية، ولا سيما رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، والرئيسين الجديدين للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، والسلطات القضائية والعسكرية والإدارية والمدنية، وممثلي السلك الدبلوماسي والاتحاد الأفريقي، ومديري هيئات الأمم المتحدة في بوروندي، وممثلي المجتمع المدني - لا سيما الجمعيات النسائية والنقابية وجمعيات الشباب وجمعيات حقوق الإنسان، وممثلي الطوائف الدينية - فضلاً عن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الخاص ببوروندي ومع ممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى.

٣- وتوجهـــت المقـــررة الخاصـــة إلى مقاطعة جيتيغا، ولا سيما بلدية إيتابا، وإلى بلدية كنيوشا، بمقاطعة بوجومـــبورا - الريفـــية، اللتين كانتا مسرحاً لمذابح السكان المدنيين. وزارت سجن مبيمبا، الذي يقع في بلدية بوجومبورا، من أجل تقييم التغيرات التي جرت في ظروف السجن ومقابلة بعض المعتقلين ولا سيما الأحداث.

٤- وتشكر الممثلة الخاصة جميع الشخصيات التي تقابلت معها حسن استقبالها واستعدادها وتعاونها من أجل إنجاح البعثة. وتتقدم بعبارات الامتنان لمدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي وفريقه فضلاً عن مديري هيئات الأمم المتحدة وممثلي الأمين العام الخاصين على نجاح البعثة وتعرب لهم عن كامل تقديرها لما أبدوه لها من حسن عناية واستقبال طوال إقامتها.

٥- وقـــد جرت البعثة بعد التوقيع على اتفاق جزئي لوقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وفصيلة من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقبل بضعة أيام من تاريخ انتهاء المهلة التي حددتها بلدان المبادرة الإقليمية للسلام إلى قوات المتمردين الأخرى للانضمام إلى مائدة المفاوضات. غير أن هذا الـــتطور لم يضـــع حـــداً للمعارك في بوروندي. وعلى العكس، فقد شهدت فترة بعثة المقررة الخاصة بأكملها مواجهـــات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين، والتي أضافت ضحاياها المدنيين إلى العدد المفرط من المجازر المرتكبة ضد السكان المدنيين على أيدي القوات الحكومية خلال شهر أيلول/سبتمبر في منطقتي جيتيغا وبوجومبورا الريفية.

٦- ولاحظت المقررة الخاصة، مرة أخرى، أثر الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تطور حالة حقوق الإنسان. وسيكرس عرضها إلى الحالة العامة، أي ما شهده البلد من تطور سياسي واقتصادي واجتماعي، ثم إلى حالة حقوق الإنسان خلال الأشهر الأخيرة، وأخيراً إلى الملاحظات والتوصيات التي تتمخض عن الحالتين.

أولاً- الحالة العامة

٧- تتصل الحالة العامة بالتطور السياسي، الذي يرتبط ذاته بتنفيذ عملية السلام، وتدهور الحالة الأمنية والوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ألف- الحالة السياسية

٨- سجل تنفيذ عملية السلام تقدماً ملحوظاً، رغم استمرار حالة الحرب وما يستتبعها من مناخ انعدام الأمن. ويسهم إيقاف الشخصيات السياسية من المعارضة غير المسلحة واحتجازها في عدم الاستقرار السياسي.

١- تطور عملية السلام

٩- على الصعيد السياسي، لاحظت المقررة الخاصة، بداية من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وهو تاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية، وتنصيب الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، اعتماد البرلمان بعض القوانين التي ينص عليها اتفاق آروشا للسلم والمصالحة في بوروندي وتعيين محافظين جدد انطلاقاً من روح اتفاق آروشا، على رأس تسع محافظات. ويتوقع أن يتواصل إصلاح الحكم المحلي على مستوى البلديات. وقدمت الحكومة إلى الكونغرس (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) تقييماً عن الستة شهور الأولى للفترة الانتقالية.

١٠- غير أن الحالة السياسية لا تزال تشكو على نحو خطير من غياب وقف كامل لإطلاق النار. ذلك أنه لا تزال بعض قوات المتمردين تحارب رغم النداءات التي وجهها المجتمع الوطني والمجتمع الدولي من أجل وقف كامل للمعارك. ووقعت الحكومة الانتقالية وبعض الفصائل الأقل أهمية التابعة لحزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية [جناح آلان موغارابونا] والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية (جناح جان - بوسكو ندايكنغوروكيي) على اتفاق وقف إطلاق النار في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بدار السلام، غير أن الجماعات المسلحة واصلت المواجهات ميدانياً، مما أدى إلى مصرع الكثيرين من بين السكان المدنيين أساساً. وخلال مؤتمر القمة الثامن عشر للبلدان الأعضاء في المبادرة الإقليمية للسلام، طلب رؤساء الدول والحكومات بلهجة شديدة من الجماعات المسلحة المتمردة، وهي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (جناح بيتر نغورونزيزا) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (جناح أغاثون رواسا) الشروع فوراً في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الانتقالية بهدف إبرام اتفاق وقف إطلاق النار خلال الثلاثين يوماً، وإلا ستتخذ بحقهما *"التدابير الملائمة"*.

١١- وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بدأت مفاوضات على أعلى مستوى بين الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية التي يقودها بيتر نغورونزيزا، في حين آثرت قوات التحرير الوطنية التي يقودها أغاثون رواسا، الامتناع عن المشاركة، رغم مشاركة خاطفة. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وُقِّع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية، التي يمثلها الرئيس بيير بويويا والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية التي يرأسها بيتر نغورونزيزا، بحضور نائب رئيس جنوب أفريقيا

السيد أ. نزوما، ممثلاً للوساطة ورئيس المبادرة الإقليمية للسلام. ويرسي الاتفاق وقفاً لإطلاق النار يبدأ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛ حيث يفترض أن تمكن الأربعة عشرة يوماً الأولى بعد توقيع الأطراف المتحاربة من إبلاغ قرار وقف المعارك إلى جنودها "من القمة إلى قاعدة التسلسل الهرمي". ويجب أن تنفذ الهدنة خلال الـ ٧٢ ساعة التي تلي التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار. ويتضمن وقف إطلاق النار هذا وقف الإمدادات بالذخائر والأسلحة؛ وحظر توزيع الإمدادات اللوجستية المهلكة إلى أي جيش من الجيوش؛ وتحرير جميع السجناء السياسيين؛ وانسحاب جميع الجنود الأجانب عقب الاستنتاجات التي ستتوصل إليها لجنة تقصي الحقائق التي ستتولى التحقيق في وجود هؤلاء الجنود داخل صفوف القوات المسلحة البوروندية وفي صفوف المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية على السواء؛ والحظر الكامل لعمليات زرع الألغام وعرقلة عمليات إزالتها؛ ووقف الدعاية الموجهة ضد الأحزاب والحض على الكراهية العرقية وسط البلد؛ ووقف جميع أعمال العنف الموجهة ضد السكان، وجميع الأعمال الانتقامية، والإعدام بلا محاكمة، والتعذيب، والمضايقة، واحتجاز المدنيين واضطهادهم استناداً إلى أصلهم العرقي، أو معتقداتهم الدينية أو انتمائهم السياسي، وتسليح المدنيين، أو استخدام الأطفال الجنود، والعنف الجنسي، ورعاية الإرهابيين أو إيديولوجيات الإبادة أو الترويج لها.

١٢- وينص الاتفاق أيضاً على وقف جميع الهجمات التي تنطلق من الجو أو البر أو البحيرات إضافة إلى جميع أعمال التخريب ووقف جميع الأعمال التي يمكن أن تحول دون التنفيذ الكامل لعملية السلام. وستشرف على عملية التحقق من وقف إطلاق النار ومراقبته بعثة أفريقية. وقبل الموقعون على الاتفاق مبادئ إنشاء دولة قانون تستند إلى الوحدة الوطنية، والديمقراطية، والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وتشكيل قوى أمن جديدة تتألف من القوات الحكومية ومقاتلي الأحزاب السياسية المسلحة وإقامة نظام لتقاسم السلطة في إطار حكومة انتقالية جامعة.

١٣- غير أن نطاق وقف إطلاق النار سيظل دوماً محدوداً بسبب غياب قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاثون راسوا من عملية السلام. أجل، فقد باتت هذه الحركة، وهي تتجاهل تماماً النداءات الموجهة إليها من المجتمع الوطني والدولي من أجل التفاوض، تصر على مواصلة المعارك حول بوجومبورا وفي مقاطعة بوجومبورا - من المنطقة الريفية، رغم التهديدات التي وجهتها بلدان المبادرة الإقليمية من أجل السلام بفرض جزاءات على جميع الذين يواصلون خوض الحرب. وإضافة إلى ذلك فإن بعض المحاربين المنتمين إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية واصلوا، هم كذلك، المواجهات رغم القرار الذي اتخذه قائدهم.

٢- اختلال التوازن السياسي وضعفه

١٤- واستمرت الحالة السياسية في التأثر بمناخ عدم استقرار الأمن الذي يتدهور باطراد منذ الزيارة الأخيرة التي قامت بها المقررة الخاصة، وهو مناخ عمّ أكثرية المقاطعات، بما فيها مقاطعات الشمال، التي لم تطلها الحرب حتى الآن. وخلال الأربعة شهور الماضية، شهدت مقاطعات كانكوزو، ورويغا، وروتانا، وماكمبا، وبروري، وجيتيغا، ومورامفيا، وبوبانزا، وبوجومبورا - المنقطة الريفية، وموارو وكايانزا، كما هو الشأن بالنسبة إلى مدينة بوجومبورا، أعمال عنف مذهلة أودت بحياة المئات من الضحايا في أوساط السكان المدنيين غير الأطراف في النزاع.

١٥- وبلغت موجة العنف أوجها بالهجمات على بلديات إتابا (محافظة جيتيغا)، وروتيغاما (محافظة مورامفيا) وكانيوشا (محافظة بوجومبورا - المنطقة الريفية). ويجب إضافة تعاظم الإجرام والجريمة اللذين يجنحان إلى الانتشار في جميع المحافظات، إلى جانب زيادة عمليات السطو المسلح، وعمليات السلب والنهب، وسرقة المواشي، وحالات الاغتصاب وإتلاف المزارع والبنى الأساسية المدرسية والصحية.

١٦- وخلال شهر نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢، تدهورت حالة حقوق الإنسان في المحافظات الأكثر تضرراً من المعارك. وتبعاً لذلك، لا يزال السكان المدنيون يقعون بين هجمات القوات الحكومية وهجمات الجماعات المسلحة. وتضاعفت بشدة حركات التشريد القسري للسكان المدنيين في محافظتي بوجومبورا - الريفية وروييغا. ونما إلى علم المقررة الخاصة وجود كمائن، تنصبها عناصر من المتمردين ضد مركبات نقل مدني تؤدي إلى مجازر رهيبة، لا سيما على الطريق التي تربط بين بوجومبورا بوسط البلد. وإضافة إلى عدم استقرار الأمن السابق الذكر، يجب الإشارة إلى عمليات إلقاء القبض والاحتجاز غير الشرعيين فضلاً عن حالات التعذيب الكثيرة التي تلاحظ في مختلف زنزانات قوات الشرطة.

١٧- وشهد شهر تموز/يوليه خصوصاً هجمات بالصواريخ على مدينة بوجومبورا على أيدي جماعات المتمردين، وشهدت مدينتي روييجي وجيتيغا المصير نفسه. وأدى تكثيف العنف خلال ذلك الشهر إلى غلق الطرقات الرابطة بين مورامفيا وجيتيغا وبوجومبورا - المنطقة الريفية، فضلاً عن المؤسسات التعليمية في تلك المحافظات، لأيام عديدة. وخلال شهر آب/أغسطس، لم تشهد الحالة تحسناً ملحوظاً، في حين أدى فشل المفاوضات في شهر أيلول/سبتمبر بهدف الوصول إلى وقف إطلاق النار بين الحكومة والقوات المتمردة إلى زيادة المواجهات التي يواكبها العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفقد مئات المدنيين أرواحهم واضطر عشرات الآلاف الآخرين، الذين كانوا يفرون من المعارك، إلى مغادرة بيوتهم، بحثاً عن إغاثة مشكوك فيها.

١٨- وخلال شهر آب/أغسطس، أُبلغ أن المتحدث باسم الجيش أعلن خلال مؤتمر أن كل مدني لن يهرب عندما يشاهد القوات المتمردة، التي عادة ما تسمى بـ "المعتدين" سيعامل على أنه منهم. وعملياً، يجب على كل مدني أن يتعاون مع الحكومة المحلية والجيش في مقاومتهما للمتمردين، بما في ذلك التعاون من خلال الوشاية بهؤلاء أو الذين يعتبرون منهم.

١٩ وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، واجهت الحكومة مجدداً معارضة سياسية متطرفة من أصل توتسي، تجمعت في إطار حزب النهضة الوطنية الذي يتزعمه رئيس الجمهورية السابق جان باتيست باغازا، الذي اعتقل يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بتهمة النيل من أمن الدولة. وعُلِّق حزبه لستة شهور. وإثر أعمال الشغب التي تبعت ذلك، اعتقل ١١ من أتباعه أو من الذين اعتبروا منهم.

٢٠- وتجدر ملاحظة أن للأحداث التي تجري في بلدان منطقة البحيرات الكبرى آثاراً في الحالة السياسية في بوروندي. وتبعاً لذلك يجب أن يكون السعي لإيجاد حلول للأزمات في جميع تلك البلدان مشتركاً.

باء- الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٢١- على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال الحرب في بوروندي تزيد من تفشي الفقر. فقد أدى التخفيض الأخير في سعر العملة البوروندية وارتفاع أسعار المحروقات (في كانون الثاني/يناير وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢)، ومنتجات الجعة إلى زيادة تدهور ظروف حياة السكان، الذين باتوا لا يقدرون على إشباع حاجاتهم الأساسية. وإضافة إلى ذلك، لا تزال التنمية الاقتصادية تعاني من تدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد.

٢٢- ونظمت إضرابات متواصلة خلال الفترة المعنية، زادت من إضعاف الجبهة الاجتماعية إضافة إلى أن المبالغ التي وعدت بها الجهات المانحة خلال مؤتمري باريس عام ٢٠٠٠ وجنيف عام ٢٠٠١، لم يُفرج عنها سوى جزئياً، حتى نهاية زيارة المقررة الخاصة. ووقع على اتفاق في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بين صندوق النقد الدولي والحكومة البوروندية يمكن أن يؤدي إلى إفراج فعلي عن تلك الأموال وفي تلك الحالة تمكين الاقتصاد البوروندي من الانطلاق.

ثانياً- حالة حقوق الإنسان

٢٣- لا تزال حالة حقوق الإنسان تتأثر بالصعوبات القائمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية: الحرب، وزعزعة الأمن، وتدهور الاقتصاد، وتغيير النسيج الاجتماعي، وما إلى ذلك. وتتصل أهم الانتهاكات لحقوق الإنسان بالحق في الحياة، وفي السلامة الجسدية، وفي حرية الأشخاص وأمنهم، وفي حرية الفرد في التنقل وحقه في أن يختار بحرية مكان إقامته، والحق في حرية الرأي والتعبير، وحقوق النساء والأطفال إضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

١- انتهاكات الحق في الحياة

٢٤- وترتكب تلك الانتهاكات السلطات الحكومية والجماعات المسلحة على السواء. غير أنه في الفترة الواقعة بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أدت بعض الأفعال الذميمة التي اقترفها الجيش النظامي إلى مصرع عدد هائل من المدنيين، من بينهم شيوخ، ونساء وأطفال لم تثبت مسؤوليتهم في النزاع البتة.

٢٥- ومنذ شهر تموز/يوليه، يلاحظ أن ردود فعل الجيش على هجمات الجماعات المسلحة كانت عنيفة جداً، وغالباً ما كانت غير متناسبة، ومن المفارقة أن تستهدف السكان المدنيين. وفي الوقت نفسه، نما إلى علم المقررة الخاصة أن عمليات الابتزاز التي ترتكبها الجماعات المسلحة تستهدف أساساً السكان المدنيين. كما تشجع الأزمة على اللصوصية والهجمات التي ينفذها مجهولون.

(أ) الانتهاكات المنسوبة إلى موظفي الدولة

٢٦- يـــزعم أن أكثر من ٣٠٠ مدني قتلوا خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على أيـــدي موظفي الدولة أساساً. وحصلت المقررة الخاصة، في جيتيغا، على معلومات تتعلق بأحداث وقعت يوم ٩ أيلـــول/ســـبتمبر ٢٠٠٢، في كانيونغا، وكاغوما وكيفوغا، ولقي خلالها مئات الأشخاص مصرعهم. ويتفاوت مجمـــوع عدد القتلى لدى السكان المدنيين حسب المتحدثين، الذين يقدمون أرقاماً تتراوح بين ١٧٣ وأكثر من ٣٠٠. وتبين خلال تحديد هوية الضحايا أنهم من الشيوخ، والأطفال - وأحياناً من الرضع - والنساء، وبعضهن من الحوامل. وأُبلغ عن اغتصاب العديد من النساء. واستنتجت السلطات العسكرية والحكومة أن العملية تتصل بخطأ عملي، لأن الجيش كان يعتقد حسب زعمه، أنه كان يواجه متمردين تمركزوا في المرتفعات. وجرى تحقيق وأُوقف اثنان من العسكريين اعتبرا مسؤولان عن الحادث. وتتضمن قائمة الضحايا، الذين أُحرقوا أحياء في بيوتهم أو قتلوا بالرمي المباشر، شيوخاً، ونساء وأطفالاً. ويؤكد السكان الناجون عدم وجود متمردين بينهم عندما تدخل الجيش وأنهم فوجئوا بالهجوم الذي تلته عمليات اختلاس ونهب.

٢٧- وعـــلى هضـــبة روحي، في بلدية كنيوشا (بمقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية)، نفذ الجيش يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عملية أودت بحياة ١٦ مدنياً استناداً إلى مصادر السكان، و١٣ حسب السلطات. وفي هذه الحالة أيضاً، ادعى الجيش أنه كان يطارد متمردين في حين يؤكد السكان أنهم تعرضوا إلى اعتداء من جانب أفراد الجيش الحكومي الذين قدموا للسلب والنهب. ومن بين الضحايا، يوجد عدد من الشيوخ والنساء والأطفال. وقيل إن طفلين اثنين، قدمهما الجنود على أنهما متمردين، أُلقي القبض عليهما وجندا في صفوف الجيش، ويبدو أن هذه ممارسة جارية.

٢٨- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أُبلغ عن مقتل شخصين منهما طفل بسبب عمليات قصف نفذها جنود الجيش الحكومي على مرتفعات بينغوي وفورنغنغوا (محافظة بوجومبورا - المنطقة الريفية)، في حين أُبلغ عن مصرع شـــاب يبلغ من العمر ٢٠ سنة على أيدي شرطي يوم ٢٩ من الشهر نفسه. وتضاف هذه الجريمة إلى الابتزازات العديدة التي ترتكبها الشرطة ضد السكان المدنيين.

٢٩- وفي الفـــترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر، وإضافة إلى مذابح جيتيغا وبوجومبورا - المنطقة الريفية، كان موظفو الدولة مسؤولين عن مصرع حوالي ١٦٠ شخصاً، عقب عمليات احتجاز تعسفية، وتعذيب، وشـــجار عنيف واختطاف، وحتى حالات إعدام بإجراءات موجزة. وتبعاً لذلك، فقد علمت المقررة الخاصة بأن ٢٧ شخصاً قتلوا على ما يبدو يوم ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ في كيرومبوي، في بلدية كانيوشا (مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية). وأبلغ أن هؤلاء الأشخاص قد التقوا بدورية عسكرية أطلقت عليهم النار دون سابق إنذار على ما يبدو، في حين كانوا يقصدون السوق.

(ب) الانتهاكات المنسوبة إلى الجماعات المسلحة

٣٠- أبلغ خلال الفترة قيد النظر، عن مقتل ١٠٤ أشخاص على أيدي الجماعات المسلحة، في حين جرح عشرات آخرون. وذكر أن هؤلاء الأشخاص كانوا ضحايا كمائن، وعمليات إعدام بدون محاكمة، وهجمات وتعذيب نظمتها الجماعات المسلحة المتمردة. ففي شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، أبلغ عن سقوط مركبة في كمين نصبته الجماعات المتمردة في مقاطعة سيبتوكي، أبلغ خلاله عن قتل أربعة أشخاص. ويزعم أن الجماعات المسلحة نظمت العديد من الاعتداءات المماثلة خلال الشهر نفسه في مقاطعات بوجومبورا - المنطقة الريفية، وبوبانزا وجيتيغا.

٣١- وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، هاجمت جماعة من المتمردين ثلاث بلديات في مقاطعة كانكوزو، فأودت بحياة خمسة مدنيين وجرح آخر. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ هاجم المتمردون مخيم المشردين في بينيغانيي، منطقة كازيرابغاني، في بلدية نيانزا - البحيرة، مقاطعة ماكمبا. واستناداً إلى مصادر رسمية، أُبلغ أن الهجوم أودى بحياة شخصين وجرح أربعة آخرين، غير أن مصادر أخرى أبلغت عن ٦٠ قتيلاً و٤٠ جريحاً. وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، قيل إن المتمردين التابعين لقوات التحرير الوطنية ارتكبوا مذبحة ذهب ضحيتها تسعة أشخاص على مرتفعات نيانتوفو، بلدية نيابيريبا، في مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية. وفي ٢٣ من الشهر نفسه، وفي ميغايو، في مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية، هاجمت جماعة من المتمردين ميني باص ينقل مدنيين، وقتل ١١ شخصاً، خلال ذلك الكمين، منهم عضو مجلس الشيوخ عن المجموعة الإثنية توا. وفي ليلة ٢٣ - ٢٤ أيار/مايو، أبلغ عن إعدام تسعة أشخاص على أيدي الجماعات المسلحة في منطقتي كورمبي وغازرارا. وفي الليلة التالية، أبلغ عن قتل ٥ مدنيين في بلديتي ايسالي وبوكيبي (مقاطعة مورامفيا). وفي ٢٤ حزيران/يونيه، هاجمت جماعات المتمردين ست مركبات نقل عمومي، في بلدية مورامفيا، مقاطعة مورامفيا. وخلال ذلك الهجوم، قتل ثمانية أشخاص وجرح ٢٠ آخرين. وشهدت شهور نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه وكذلك الأشهر التالية حوادث مماثلة عديدة.

٣٢- ففي ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وقعت مركبات نقل عمومي في كمين نصبته الجماعات المسلحة على الطريق الوطنية لمقاطعة مورامفيا، قتل خلاله خمسة أشخاص وجرح عشرات آخرين. وفي ٥ آب/أغسطس، أبلغ عن مقتل قس أبرشية كيغوهو، في مقاطعة مورامفيا، في كمين نصبه المتمردون في بلدية إيتابا، بمقاطعة جيتيغا. وفي ٦ من الشهر نفسه، أفيد أن هجوماً نفذه متمردو قوات التحرير الوطنية في موتنغا الشمالية، في منطقة غيهوشا، في العاصمة البوروندية، أدى إلى مصرع حماسي علي بيزيماني مدير برامج الإذاعة الخاصة بونيشا وابنه البالغ من العمر ٥ سنوات، وجرح أشخاص عديدون. وفي ليلة ٥ - ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، زعم أن رئيس منطقة كامنغي، (بلدية بوجومبورا)، قتل قرب بيته على أيدي رجال مسلحين. وأبلغ أن الشرطي الذي كان يتولى حراسته قتل أيضاً خلال تبادل إطلاق النار. وفي ليلة ١٢ - ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أفيد بأن مسؤولاً إدارياً في منطقة غيهوشا اغتيل على أيدي الجماعات المتمردة. وفي إثر ذلك، زعم أن الجيش قتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص كعمل انتقامي. وطوال شهر أيلول/سبتمبر، أفيد بأن الجماعات المتمردة استمرت في نصب كمائن، والقيام بعمليات انتقامية من السكان المدنيين، ومن بينهم الموظفون الإداريون الأساسيون، وإلى إضرام النار في البيوت ونهب الممتلكات.

(ج) الانتهاكات المنسوبة إلى جهات مجهولة

٣٣- وخلال الفترة قيد الدرس، أفيد بأن ٦٧ شخصاً قتلوا وأن كثيرين آخرين جرحوا عقب هجمات نفذها مجهولون. ففي الليلة الفاصلة بين ٧ و٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أفيد بأن رجالاً مسلحين مجهولي الهوية هاجموا أسرة في فيمبي (مقاطعة كيروندو)، مما أدى إلى مصرع طفلين. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أبلغ عن مقتل أربعة أشخاص وجرح اثنين آخرين عقب انفجار قنبلة. وفي ١٩ نيسان/أبريل، زعم أن ٢٩ مدنياً لقوا مصرعهم عقب عملية نفذها الجيش الحكومي ضد الجماعات المتمردة في مقاطعة بوبانزا، في منطقة جيهنغا. واستناداً إلى المعلومات التي جمعها مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، فإن سكان تلك المقاطعة الذين يأوون برضاهم أو عنوة، جماعات المتمردين المسلحة يتعرضون دوماً على ما يبدو لهجمات أحد الأطراف المتنازعة.

٣٤- وفي ٢٢ نيسان/أبريل، وفي بلدية بوغندا (مقاطعة سيبيتوكي)، أُبلغ عن مصرع أسرة تتألف من أربعة أشخاص بسبب انفجار قنبلة. واستناداً إلى السلطات، أبلغ أن سكان البلدة طردوا مراراً لازار روزوبافاكو، رب الأسرة، للاشتباه في قيامه بأعمال الشعوذة. وأضرمت النيران في بيت آخر من بيوت المنطقة البلدية للأسباب نفسها. ويزعم أن اتهامات مماثلة توجه عادة ضد أشخاص في العديد من مناطق بوروندي، وتستهدف حسب ما يبدو المسنات العزل أو أشخاصاً متورطين في قضايا عقارية محل نزاع. وفي ١٣ أيار/مايو، أبلغ عن مصرع شخصين اثنين وجرح أخر بسبب انفجار لغم مضاد للأفراد على مرتفعات ساغارا، في منطقة كيبويي، في بلدية إيسالي (مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية).

٣٥- وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، أفيد أن المسمى نوفانس ماكيزيمانا، مفتش تعليم في مقاطعة بوجومبورا، اغتيل في كمين نصب له على الطريق الوطنية رقم ٧. وكان نوفانس أحد قادة إضراب المدرسين في بوجومبورا - المنطقة الريفية. وأفيد بأنه نجا من كمين أول نُصب له، يوم ٢٦ أيار/مايو في كيناما (بلدية موبيمبي)، لقي خلاله ستة أشخاص مصرعهم، وأصيب هو بجراح. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أبلغ عن مصرع شخص بسبب انفجار لغم مضاد للأفراد في بلدية إيسالي (مقاطعة بوجومبورا - المنطقة الريفية). وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ أبلغ عن مصرع جانفيي ناديهيشيمي رئيس حي إيتابا في منطقة غيهوشا ببلدية بوجومبورا، بسبب انفجار قنبلة.

٢- المساس بحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه وسلامته الجسدية

٣٦- لا تزال العديد من مواد قانون الإجراءات الجنائية تنتهك باستمرار، لا سيما فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي وفترات الاحتجاز المؤقت. وأبلغت المقررة الخاصة عن وجود أماكن اعتقال غير شرعية، لا سيما في معسكرات الجيش وخاصة في مناطق اختلال الأمن. ولا يزال التعذيب يمارس هو وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويزعم أن حالات التعذيب تجري بالخصوص في زنزانات مختلف أجهزة الشرطة وأماكن الاعتقال السرية. وتتهم الجماعات المسلحة أيضاً بممارسة التعذيب. وعادة ما لا يقاضى مرتكبو تلك الانتهاكات. وسجل العديد من حالات السطو المسلح والاغتيال تورط فيها المتمردون، والشرطة وقوات الأمن إضافة إلى

جهات مجهولة الهوية. وارتفعت حالات الاغتصاب والعنف الموجه ضد النساء وتفاقمت بسبب النـــزاع المسلح. ونادراً ما يقاضى المذنبون، ويفضل الوالدان أحياناً تسوية بالتراضي بدل اللجوء إلى العدالة.

(أ) الانتهاكات المنسوبة إلى موظفي الدولة

٣٧- أحاطت المقررة الخاصة علماً بعدد كبير من حالات الإيقاف والاحتجاز غير الشرعي، طالت فيما طالت كونغولي بانيامولنغي. فقد احتجز في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ كريسبان على أيدي فرقة الأبحاث الخاصة، في حين هرب زامدي غاستون من الاحتجاز، لكن أفراداً من أسرته أوقفوا بدلاً منه. وأبلغ عن اختطاف موهوزا كالب وجاكســون في بوجومــبورا، يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وأفيد بأنهما محتجزان في رواندا بعد رفضهما الانضــمام إلى صفوف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وأبلغ عن اختفاء العديد من الكونغوليين لتفادي إلقاء القبض عليهم وطردهم من بوروندي.

٣٨- واستقبل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي يوم ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، ممثلين عن جالية بانيامولنغي. وأفيد أن هؤلاء تعرضوا للتهديد بالموت على يدي مسؤول كبير في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي التقوا به حسب زعمهم تحت ضغط مدير هيئة التوثيق الوطني (وهو الجهاز المكلف بالمخابرات العامــة وبالأمن الوطني في بوروندي). وفي ١٦ آب/أغسطس، أُبلغ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي بإلقاء القبض على هؤلاء الكونغوليين الذين يعيشون في ظل حماية مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة، في مخــيم انغارارا للاجئين. وأبلغ أن هؤلاء اللاجئين، المسؤولين عن جالية بانيامولنغي، قد أرسلوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون مراعاة المخاطر التي يمكن أن يواجهوها. وفي ٢٥ آب/أغسطس، تلقى المكتب شكوى بإلقاء القبض على مواطن كونغولي واختفاء آخر. وأفيد أن هذين الكونغوليين هم من بين الأشخاص الذين هددهم بالموت مباشرة ممثل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية خلال اجتماع عقد في فندق سورس دو نيل Source du Nil، يوم ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأفيد أن اللاجئ الذي ألقي عليه القبض قضى شهراً كاملاً محبوساً.

٣٩- ويزعم أن نيزيغييمانا كوم وانزافييمانا إيمانويل، اللذين يشتبه في انتمائها إلى حركة المتمردين، قد أوقفا واحتجزا في معسكر سوكارتي ثم أحيلا إلى الفرقة الخاصة للأبحاث. وفي ليلة ١١ - ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أفيد أن قنــبلة ألقاهــا أحد أفراد الجيش في ملهى ليلي، خلفت ستة جرحى. وفي شهر نيسان/أبريل عُثر على جثة طالب من جامعة بوروندي، يدعى ماسابو، في روزابا. وتؤكد أسرته أن شرطة كيناما هي التي قتلته، قبل أن يُدفن سرا في روزابا.

٤٠- وأحاطت المقررة الخاصة علما بإيقاف واحتجاز مانالا غيبانجي بصفة غير شرعية، وتزعم أسرته أنه ألقي عليه القبض في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بسبب صفقة عقارية تعود إلى ١٠ سنوات خلت. وأُفيد أن مانالا، الذي كان يعتقل لدى فرقة الأبحاث الخاصة منذ ٣ نيسان/أبريل، لم يسمح لأسرته بزيارته. وزُعم أن إيريك انزوهابونايا قــد اخــتفى، حسب زعم أسرته يوم ٢٨ أيار/مايو، وأن فرقة الأبحاث الخاصة تحتجزه، لفترة تزيد عن الآجال القانونية ودون توضيح التهمة الموجهة إليه.

٤١- وفي ٣ تمـــوز/يولـــيه ٢٠٠٢، أُبلغ عن إيقاف خمسة تجار من موقع مشردي غاتوا، في بلدية كايوروغو (مقاطعة ماكامبا)، للاشتباه في تواطئهم مع المتمردين، وهم يحتجزون في زنزانة فرقة الدرك بتهمة "الاعتداء على أمن الدولة". وزُعم أن التجار الخمسة وسكان الموقع نفوا الوقائع.

٤٢- وأُفـــيد أن حـــالات تعذيب عرضت يومي ٩ و١٦ أيلول/سبتمبر، على مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، من جانب أسرة أوداس انتاهومفوكيي، رئيس مرتفعات بورانغا (بلدية موبمبي)، ومن جانب انتيبينياغيرو غبريال، اللذين زُعم أنهما تعرضا لسوء المعاملة على أيدي الشرطة وأفراد الجيش.

(ب) أعمال العنف المنسوبة إلى جماعات المتمردين

٤٣- كـــثيرة هـــي أعمال العنف المنسوبة إلى جماعات المتمردين. وستكتفي المقررة الخاصة بذكر البعض منها مثلما فعلت في حالات الانتهاكات الأخرى. ففي شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، أُفيد أن المتمردين نصبوا كمينا على طـــريق جيهانجا العرضية (مقاطعة بوبانزا)، جرح فيه أربعة أشخاص. وقيل إنهم اختطفوا شرطيا كذلك في بلدية ماتونغا (مقاطعة كايانزا). وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أُفيد أن المتمردين هاجموا مركز محلة مورامفيا، وأصابوا شخصا بجروح خطيرة ونهبوا جميع ممتلكاته.

٤٤- وفي شهر نيسان/أبريل، هاجم المتمردون مدينة بوجومبورا، بمدافع الهاون، وهاجموا أيضا السكان الذين يعيشون على مرتفعات جيتوانغي وجيريرو (بلدية جيزاغارا) في مقاطعة كانكوزو، وهضبة كينغا (مقاطعة كايانزا) في موقع باهاما للمشردين (بلدية كيباغو ومقاطعة ماكامبا) ومحلّة موغارو (بلدية امباندا ومقاطعة بوبانزا). ويزعم أن ١٠ مدنيين جرحوا خلال الهجمات، وسرقت ١٨ بقرة ونُهبت ثمانية بيوت ومحلات.

٤٥- وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، اختُطف أسقف ريوجي وسائقه في كمين نصبه لهما متمردو جبهة الدفاع عن الديمقراطـــية عـــلى الطـــريق التي تربط بين كايانزا وبوغاراما. وقُتل خلال الهجوم جنديان كانا يتوليان حراسة الأســـقف. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، سلّم وفد من جبهة الدفاع عن الديمقراطية الأسقف إلى سلطات مقاطعة بوبترا، بحضور القاصد الرسولي وكبار شخصيات الكنيسة البوروندية.

٤٦- وفي ٣ تمـــوز/يولـــيه ٢٠٠٢، وخلال حملة تطعيم أطفال مقاطعة ريوغي، ورغم النداء إلى التزام الهدوء الصـــادر عـــن صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وعن جميع هيئات الأمم المتحدة، أُفيد بأن متمردين هاجموا مركبة قائد الكتيبة الخامسة المكلفة بالإشراف على حملة التطعيم. فجُرح القائد وسائقه في الكمين، الذي تلاه اشتباك عنيف بين المتمردين والجيش. ولم تعرف الخسائر المادية والبشرية. وفي ليلة ١٥ - ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، تسللت جماعة من المتمردين إلى بلدية موايا، التي تقع على بعد ١٢ كيلومتراً من المركز الحضري لجيتيغا، عامدين إلى نهب جميع المحلات والمراكز الصحية.

(ج) الانتهاكات المنسوبة إلى مجهولين

٤٧- في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، أُفيد أن قنبلة ألقاها مجهول في سوق كايانزا تسببت في جرح ١٥ شخصا. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أُبلغ عن جرح شخصين اثنين بالرصاص إثر شجار بحانة في منطقة بويانزي. وذكر أن الشخص المسؤول عن إطلاق النار أوقف وسلّم إلى قوات الأمن. وفي ليلة ٢ - ٣ آب/أغسطس، زُعم أن شخصا لقي مصرعه في منطقة بوترار في مدينة بوجومبورا؛ ولم يتدخل الجيران لاقتناعهم بأن الأمر يتعلق بمتمردين. وفي ٤ آب/أغسطس، أُفيد أن رجلا اغتيل رميا بالرصاص في بوجومبورا. وفي الليلة الفاصلة بين ١٧ و١٨ آب/أغسطس، زُعم أن طفلا جُرح بالرصاص خلال هجوم، نفّذه قُطّاع طرق، في موقع غاتوي في بلدية كايوكوي.

٤٨- وفي ليلة ٦ - ٧ أيلول/سبتمبر، أُفيد أن جماعة من الرجال المسلحين يرتدون الزي العسكري، واعتُقد أنهم جماعة متمردين، هاجمت حانة في منطقة كانيوشا الواقعة في بلدية بوجومبورا. وزعم أن شخصين لقيا مصرعهما، واختُطف ستة آخرون استخدمهم المعتدون كحمّالين.

٣- المساس بحرية الرأي والتعبير والحرية النقابية

٤٩- إن المشاكل التي يواجهها ممثلو وسائط الإعلام كثيرة: صعوبة الوصول إلى المعلومات والرقابة والتخويف (إغلاق وكالة نيت للصحافة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وقف إصدار جريدة بان أفريقا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢، التهديدات الموجهة إلى بعض الصحفيين، ومنهم الصحفيون في إذاعة الجمهورية الإفريقية). وأصبحت المعلومات الصادرة عن الناطق باسم الجيش الحكومي هي وحدها المعلومات التي يتم بثها، بعد فرض حظر على نشر المعلومات الواردة من المجموعات المسلحة. والصحافة المكتوبة شبه معدومة. ومستويات رواتب الصحفيين متدنية بوجه عام. وتفتقر المؤسسة الوطنية للتلفزيون للمعدات والأموال. ومن المزمع وضع مشروع لتعديل قانون الصحافة.

٥٠- وترى بعض الأحزاب السياسية أن الدستور الانتقالي يحد من حريتها في التعبير ،حيث تحظر المادة ٢٦٣ عقد اجتماعات ومؤتمرات عامة. كما أن بعض أعضائها تعرضوا للتخويف والاعتقال والعقوبات الإدارية. وقد تمكنت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها لسجن مبيمبا، من مقابلة مسجون يدعى شارل موكاسي، وهو رئيس جناح معارض من حزب الاتحاد من أجل الوحدة الوطنية.

٥١- وأعرب ممثلو النقابات عن استيائهم لأن مشروع القانون المتعلق بالنقابات الذي اعتمده البرلمان بانتظار إصداره، لم يعرض عليهم ولم يحظَ بدعمهم. وفضلاً عن ذلك، فقد تعرض القادة النقابيون للسجن بعد تنظيم إضرابات، لا سيما الإضرابات التي نظمها قادة نقابات المعلمين والمعلمات. والقائد النقابي إيدلفونسي ندايجيمانا، في السجن منذ ٢٢ شهراً دون الإقرار بسجنه.

٤- المساس بالحق في التنقل وتحديد محل الإقامة بحرية

(أ) حالة الأشخاص المشردين داخلياً

٥٢- أدت المواجهات التي حدثت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ في مقاطعات ماكمبا وبوجمبورا الريفية بل وحتى بلدية بوجمبورا، بين المجموعات المتمردة وقوات الحكومة إلى إجبار ٥٠٠ ٨٢ شخص على التشرد هروباً من المعارك.

٥٣- وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كان عدد المشردين في بلدية إيسالية ٠٢٥ ٥٠ مشرداً (٢٠٥ ٨ أسرة مشردة كانت مستقرة فيها من قبل وأضيف إلى ذلك العدد ٨٠٠ ١ أسرة من روتغاما). ويبين تقرير قدمته بعثة مؤلفة من ممثلين من جميع وكالات الأمم المتحدة، ظروف المعيشة غير الإنسانية للسكان في هذا الموقع، الذين وقعوا ضحية الاعتداءات من جانب قوات الجيش والمتمردين، حيث كانوا يجبرون على المساهمة في المجهود الحربي لكلا الطرفين المتنازعين.

٥٤- وأبلغت المقررة الخاصة عن حالة المشردين داخلياً في مقاطعة مورامفيا التي زارها مراقبون من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢. ووفقاً للشهادات التي تلقاها مكتب المفوضية، قام أفراد الجيش، بعد مواجهات مع المتمردين، بنهب وطرد أسر بريئة من منازلها. وأصبح سكان التل البالغ عددهم ٢٩٠ أسرة، فيما بعد، لاجئين على تل مبيهي. ومثل أعمال الثأر هذه الموجهة ضد سكان لا يشاركون في الحرب هي أعمال غير مقبولة ومخالفة لجميع النصوص الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها بوروندي.

٥٥- وفي ليلة يوم ١٨-١٩ آب/أغسطس، أدت المعارك التي دارت بين القوات النظامية ومجموعات المتمردين من قوات التحرير الوطنية إلى هروب مئات الأشخاص من منطقة موبوني، في بلدية كابيزي. ولجأ أولئك الأشخاص إلى روزيبا وموتامبو ومركز بلدية كابيزي. وفي ١٩ آب/أغسطس، لجأ قرابة ٢٠٠٠ شخص إلى حي كامنجي، بسبب انفجار قنبلة يدوية.

٥٦- وفي نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، كان عدد الأشخاص المشردين داخلياً يتراوح بين ٠٠٠ ٣٧٠ و٠٠٠ ٣٨٧ مشرد موزعين على ٢٢٦ موقعاً(١). وفضلاً عن ذلك، كان هناك بصورة منتظمة كل شهر عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٦٠ و ٠٠٠ ٧٥ متشرد. وفي نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تجاوز عدد المشردين ٠٠٠ ٣٩٠ مشرد. وكان شهرا تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر هامين بالنسبة للموسم الزراعي، ويخشى من أن تؤثر عمليات التشريد العديدة والواسعة النطاق هذه، تأثيراً سلبياً على الإنتاجية وتؤدي إلى احتمال وقوع مجاعة.

٥٧- وكثيراً ما يكون لمختلف العبارات المستخدمة لوصف البوروندیين المتأثرين بالنزاع - "مشردون" "أشخاص أعيد جمع شملهم" "مصابون بكوارث" "مشتتون" "أشخاص تمت إعادتهم إلى الوطن" "عائدون"، الخ - مضمون إثني، وهو أمر لا ييسر من عملية المصالحة الوطنية. فقد ظهرت عبارة "المشتتون" لتعريف الأشخاص الذين شردهم النزاع لكنهم لا يقيمون في أماكن مخصصة للمشردين. ويصعب تحديد أولئك

الأشخاص لأنهم يختبئون أو لأنهم يعيشون مع أسر مستقبلة. وفضلاً عن ذلك، فإنهم غالباً ما يخشون الذهاب إلى مراكز الصحة أو نقاط توزيع المؤونة التي يوجد معظمها بالقرب من المواقع العسكرية.

٥٨- ويقدم المجتمع الإنساني إلى أولئك المشردين المساعدة من خلال المجموعة التقنية للمتابعة التي أنشأها الإطار الدائم التشاوري لحماية الأشخاص المشردين عملاً باتفاق تم التوقيع عليه في السنة الماضية مع الحكومة. ومع ذلك، فإن ظروف زعزعة الأمن تجعل من الصعب الوصول إلى الأشخاص المشردين.

(ب) حالة العائدين واللاجئين

٥٩- بلغ العدد الإجمالي للعائدين طوعاً الذين تلقوا المساعدة، ٠٠٠ ٤٠ شخص وفقاً للحكومة. وقد بدأت عملية العودة المقرونة بالمساعدة، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، عاد ٤٠٠ ٣٢ شخص، منهم أكثر من ٦٠٠ ١٦من الأشخاص الذين اعتمدوا على أنفسهم في العودة. وتعود مسؤولية حماية العائدين إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق اللاجئين، التي تضطلع بها من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ومع ذلك لا تزال حالة العائدين طوعاً من المقاطعات الشرقية والجنوبية، وهي مناطق القتال، صعبة للغاية، لأنهم لا يتلقون أي دعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي توجه مساعداتها بالأحرى على العائدين القادمين إلى البلد من الشمال. والواقع، أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت قد قررت في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وقف المساعدة التي تقدمها لإعادة اللاجئين في المقاطعات الجنوبية الشرقية للبلد، بسبب تفاقم حالة زعزعة الأمن في مقاطعات روييغي، وكانكوزو وماكامبا وروتانا وبوروري.

٦٠- وبسبب اختلال الحالة الأمنية وضعف الحماية المقدمة للعائدين إلى بوروندي، نلاحظ، بالأحرى، حدوث تحرك عكسي للعودة إلى تترانيا. وهكذا، فقد عاد خلال شهر آب/أغسطس، قرابة ٠٠٠ ٥ لاجئ بوروندي ينتمون إلى مقاطعات كانكوزو وجيتيغا وكاروزي وكانزا وكيروندو وموينغا ونغوزي وروييغي، طوعاً إلى تترانيا. وفي شهر أيلول/سبتمبر، ازدادت حركات المغادرة هذه لتصل إلى ٠٠٠ ١ لاجئ خلال الأسبوعين الأولين من الشهر.

٦١- و خلال هذه السنة ، تعرض عشرات اللاجئين الكونغوليين من بانيامولنجي للطرد على الحدود، والطرد والتسليم إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية دون مراعاة مخاطر ذلك. وتعرض أولئك اللاجئون للملاحقة والسجن في بوروندي. وقامت حكومة بوروندي في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، بدعوة اللاجئين الكونغوليين من مخيم روغومبو في مقاطعة سيبيتوكي ومخيم نغارارا في مقاطعة بوجمبورا للالتحاق بالموقع الجديد الذي خصص لهم في مقاطعة موينغا في شمال البلاد. ورفض جزء من أولئك اللاجئين وهم لاجئو بانيامولنجي الانصياع لهذا القرار بسبب ما يترتب عليه من مخاطر بالنسبة لهم. و مواجهة لهذا الرفض، أمرت الحكومة بهدم مخيم رزغومبو، وفي٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، توقفت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تقديم جميع المساعدات إلى أولئك اللاجئين.

٥- حقوق المرأة

٦٢- تحسن تمثيل المرأة في المحافل السياسية بالمقارنة مع السابق - فهناك ٤ نساء في الحكومة، و٤٥ امرأة في الجمعية الوطنية، و١١ امرأة في مجلس الشيوخ وتعمل امرأتان كسفيرتين وتعمل العديد من النساء كمديرات لدواوين الوزارات. وازداد دور المرأة في الأحزاب السياسية. ومع ذلك، فإن حالة المرأة لم تتغير بصورة جوهرية. وجميع التدابير الرامية إلى القضاء على أوجه التمييز ضد المرأة في التشريع البوروندي لا تزال في مرحلة التحضير. ويصدق ذلك على قوانين الإرث ونظم الزوجية والحريات.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٣- تسببت الحرب والأزمة الاقتصادية في حدوث انتهاكات لجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما الحق في الصحة والتعليم. وهكذا فإن ٦٠ في المائة من البوروندیين يعيشون دون حد الفقر (أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم). ويفسر ذلك سبب عدم تمكن عدد كبير من البوروندیين من الحصول على الأدوية والرعاية الطبية والتعليم والسكن اللائق والتغذية الصحية والماء الصالح للشرب.

٦٤- وكانت معظم المستشفيات العمومية التي قررت إدارة شؤونها بصورة مستقلة تحتجز المرضى غير القادرين على دفع تكاليف العلاج بعد الشفاء، بينما كان العديد من المرضى يفضلون البقاء في منازلهم أو اللجوء إلى الطب التقليدي لأنهم لا يملكون تكاليف العلاج. وترتب على ذلك زيادة عدد الوفيات لا سيما في الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان. فضلاً عن أن بوروندي لا تملك نظاماً فعالاً للضمان الاجتماعي.

٦٥- ويعمل وزير مسؤول عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشري /الإيدز بصورة وثيقة مع مجلس وطني لمكافحة الإيدز. وهاتان الهيئتان أنشئتا حديثاً، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلانها، فإن المشاكل التي يواجهها مرضى الإيدز لا تزال كبيرة للغاية فيما يتعلق بالرعاية الطبية والاجتماعية وعلى صعيد التشريعات. فغالبية مرضى الإيدز يعيشون في ظل ظروف غير مستقرة ولا يستطيعون الوصول إلى العلاج ويقعون ضحية التمييز (في العمل والسكن).

٦٦- وترك عدد كبير من الأطفال قاعات الدراسة خلال السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢، لانعدام الوسائل والمواد التعليمية. ويتعلق الأمر بصورة رئيسية بأطفال السكان الأصليين الذين يعيش معظمهم في مخيمات المشردين. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض الطلاب، في مظاهرات قاموا بتنظيمها للمطالبة بعودة مدرسيهم الذين كانوا مضربين منذ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، للقتل والإصابة برصاص القوات النظامية. ولم يتعرض مرتكبو هذه الجرائم لأية ملاحقة قضائية.

٦٧- وتطرح مشكلة الأطفال الجنود اليوم بنفس القوة التي طرحت بها في السابق. فلم يحدث، في الواقع، أي تغير لحالتهم منذ آخر تقرير قدمته المقررة الخاصة. حيث يشركهم الطرفان المتنازعان في النزاع دائماً، لا سيما لنقل الأسلحة أو للعمل كمرشدين. وكانت المجموعات المتمردة تقوم بصورة متكررة بالتجنيد الإجباري للأطفال الذين سبق اختطافهم. وتذكر منظمة مرصد حقوق الإنسان في إحدى بلاغاتها، حالة طلاب المدارس الذين جندوا

بـــالقوة بعد أن اختطفهم متمردو قوات الدفاع الديمقراطي في عام ٢٠٠١ في موساما، وهي حالة ذكرها شاب تعـــرض، هـــو الآخر، للاختطاف وأصيب بجروح عندما فر من مختطفيه[٢]، ويشير في هذا البلاغ إلى أن أولئك الشباب كانوا موجودين في منطقة ايتابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وورد في العرض الذي أرسلته السلطات العســـكرية لكانيوشـــا إلى المقـــررة الخاصة بشأن الأحداث التي وقعـــت في روهي، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أن أطفالاً اشتبه في كونهم من المتمردين، قد اقتيدوا إلى مخيم عسكري دون أن يتم بوضوح تحديد وضعهم ولا حالتهم.

جيم- العدالة وسيادة القانون

١- إدارة القضاء وتعزيز سيادة القانون

٦٨- عـــلى الرغم من الآمال التي تولدت عن الإصلاحات المختلفة، لا سيما اعتماد قانون جديد للإجراءات الجنائـــية، فلم تتغير المشاكل في هذا المجال. وأشارت إلى معظم هذه المشاكل اللجنة المستقلة المسؤولة عن دراسة قضـــايا الأســـرى المـــتعلقة بالسجناء، التي أنشئت بموجب اتفاق أروشا، والتي قدمت تقريرها إلى الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أنشئت لجنة وطنية لتنفيذ هذه التوصيات. وصحيح أنها شرعت في الاضطلاع بأنشطتها، لكن عملها لا يزال محدوداً.

٦٩- وازدادت في عام ٢٠٠٢ حالات الإفلات من العقاب. فبعض الجرائم ترتكب دون القبض على مرتكبيها. وتـــتأخر أحـــياناً لجان التحقيق التي يتم إنشاؤها، في الإعلان عن نتائج التحقيق. ووفقاً للمدعي العام لجمهورية بوروندي، من المقرر أن ينتهي التحقيق الذي ينتظره الجمهور بحماس والمتعلق باغتيال ممثل منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠١، البروفيسور كاسي مالان ليوبولد، ، إلى محاكمة من المزمع البدء فيها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ في بوجمبورا[٣].

٢- أماكن الاحتجاز

(أ) السجون

٧٠- بلغ المجموع الكلي للسجناء في شهر تموز/يوليه في السجون الرئيسية الثلاثة في البلاد وهي مبيمبا وغيتيغا ونغوزي ٣٨٣ ٦ سجيناً منهم ٩٤٤ ٢ متهماً و ٤٠٩ ٢ مداناً، ومن بينهم ١٢٣ قاصراً. ويمكن ملاحظة حدوث تطـــور إيجابي داخل سجني مبيمبا وغيتيغا حيث أن هناك توازناً بين عدد المتهمين وعدد المدانين. بل نلاحظ في سجن مبيمبا أن عدد المدانين يتجاوز عدد المتهمين. أما في سجن نغوزي فيشكل عدد المتهمين الغالبية الساحقة. وأنخفض في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير و٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢، عدد السجناء في هذين السجنين بمقدار ٤١٤ سجيناً. وأنخفض عدد المتهمين من ٤٥٨ ٤ إلى ٨٣٧ ٣، أي انخفاضاً قدره ٦٢١ شخصاً بينما ازداد عدد المدانين من ١٧٠ ٢ إلى ٣٨٢ ٢. وتعزى هذه الفوارق إلى عمليات التبرئة والإفراج المؤقت ونهاية مدة العقوبة. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود إضافية للحد بصورة أكبر من اكتظاظ السجناء في سجون بوروندي.

٧١- ولا تـــزال ظـــروف الاحتجاز في جميع السجون سيئة على الرغم من الجهود المشتركة التي تبذلها إدارة السجون ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعيات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن قـــدرة استيعاب السجون في بورونـــدي هي ٣ ٧٥٠ سجيناً، فإن عدد السجناء بلـــغ في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٨ ٣٥٢ سجيناً منهم ٤ ٧٤٢ متهماً[٤].

٧٢- ومـــا زالت حالة المرأة والقاصرين المحتجزين حرجة. والواقع، وباستثناء مقاطعة نغوزي، فإن المقاطعات الأخـــرى لا تملك مؤسسات متخصصة. وفضلاً عن ذلك، يصعب دائماً تحديد عمر المحتجزين القاصرين، الذي يعتمد، بسبب انعدام بطاقات الأحوال الشخصية،على الحكم الاعتباطي لضباط الشرطة القضائية، والذي يمكن أن يكون مصدر انتهاكات عديدة.

(ب) أماكن الاحتجاز الأخرى

٧٣- زار مراقبو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في الفترة بين شهري آذار/مارس وتشرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠٢، ٦٣ زنزانة تابعة للمنطقة والدرك والشرطة في مقاطعات عديدة في بوروندي. وتبين من هـــذه الـــزيارات أن ظروف الاحتجاز في ٢٤ زنزانة فقط ظروف تتمشى مع القانون. أما الزنزانات الباقية فهي مكـــتظة بالســـجناء أو تحتجز أشخاصاً بصورة تعسفية، لا سيما بعد انتهاء المدد المنصوص عليها بموجب قانون الإجراءات الجنائية.

دال- النهوض بحقوق الإنسان

٧٤- تواجه اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان صعوبات تتعلق بكثرة تغيير العاملين والنقص في الموارد. وتواصل عقـــد اجتماعاتها الأسبوعية مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي لكنها لم تصدر تقارير منذ إنشائها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٧٥- وأنشـــئ الإطار الدائم للتشاور والتدريب للمنظمات غير الحكومية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بهدف تيسير تبادل وتنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية. ويجمع هذا الإطار حالياً ٤٢ رابطة للدفاع عن حقوق الإنسان لكنه يفتقر للموارد اللازمة للشروع في أنشطته وتنفيذ مشاريعه.

٧٦- وقـــام مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، في الفترة قيد النظر، بتنظيم حلقات عمل عديـــدة تتناول دور المجتمع المدني وتعزيز السلم. حيث نظم في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، حلقة دراســـية للتفكير في "دور المجتمع المدني في تنفيذ اتفاق أروشا للسلام"، بالتعاون مع وزارة الإصلاحات المؤسسية وحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، وبمشاركة الإطار الدائم للتشاور والتدريب للمنظمات غير الحكومية. وفي خـــتام المناقشـــات، أوصـــى المشتركون، بإقرار إطار عمل للمجتمع المدني وكذلك أطراً للحوار مع الحكومة، والبرلمان، والجهات المانحة ولجنة متابعة تطبيق اتفاق أروشا، وأوصوا بتعزيز المجتمع المدني، وبمكافحة طغيان العنصر الإثني في المجتمع البوروندي وبمكافحة الإفلات من العقاب.

٧٧- ونظم في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في جيتيغا، يوم التفكير في مشكلة التعذيب في بوروندي، بمشاركة الوزير المسؤول عن حقوق الإنسان، وممثلي السلك الدبلوماسي، وهيئات الأمم المتحدة والحكومة وكذلك أعضاء المجتمع المدني. ونظمت زيارات مفاجئة للزنزانات وغيرها من أماكن الاحتجاز، في إطار هذا اليوم، الذي تمخضت أعماله عن صياغة توصيات لتكثيف العمل من أجل مكافحة التعذيب. كما أضطلع بأنشطة أخرى تركزت على حقوق المرأة والفتيات، ومكافحة انتشار الأسلحة، وحقوق اللاجئين وتطبيق قانون الإجراءات الجنائية.

٧٨- وتسهم جميع هذه الأنشطة بصورة فعالة في تنمية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، لكن الموارد المتاحة أمام مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي لا تكفي، في الوقت الحاضر، لضمان توفير الإطار المناسب للرابطات التابعة لإطار التشاور، ومواصلة برنامج التدريب وتقديم المساعدة القانونية المناسبة للحالة في بوروندي. فلا يوجد في المكتب إلا مراقبين اثنين لمراقبة حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

ثالثاً- الملاحظات

٧٩- لاحظت المقررة الخاصة، أثناء بعثتها الأخيرة، ازدياد الاعتداءات وازدياد عدد الضحايا من السكان المدنيين. فالحرب الأهلية في بوروندي تبدو أشبه بحرب ضد المدنيين، حيث أن رهاناتها الأساسية هي السيطرة على السكان، الذين يتعرضون لعسف الجيش الحكومي والمجموعات المسلحة بالتناوب. وباختصار، فإن الأطراف المتحاربة المسؤولة بصفة رئيسية عن هذه المذابح وغيرها من الانتهاكات، لا تشكل العدد الأكبر لضحايا هذه الحرب القذرة، وإنما يشكله بالأحرى الأطفال والنساء والمسنون.

٨٠- وتطرقت الحكومة، في إعلانات عديدة، لمفهوم الثلاثية (الجيش والإدارة والسكان) الذي يشير إلى ضرورة التعاون الوثيق بين هذه الكيانات الثلاثة. فعندما لا يحترم السكان هذا المفهوم القائم على هذه العناصر الثلاثة، أي عندما يمتنعون عن الإبلاغ عن المتمردين أو الفرار منهم، فإنهم يتعرضون لخطر اعتبارهم بمثابة متمردين. وأدت المذابح العديدة إلى انتشار عدم الثقة بين الجيش والسكان، مما يؤدي، في معظم الحالات، إلى رفض السكان لأفراد الجيش، لا سيما في المناطق الحساسة أو في مناطق النزاع.

٨١- ولعملية السلام في بوروندي، بعد إقليمي. ولذلك فإن من الهام أن يتم تطبيق مختلف الاتفاقات الوطنية بصورة منسقة. وعدم وقف إطلاق النار بصورة تامة يؤدي إلى إضعاف سير عمل المؤسسات الانتقالية ويمنع التطبيق الشامل لاتفاق أروشا. وفضلاً عن ذلك، أُبلغت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها، عن القلق الذي تشعر به بعض الجهات الموقعة على اتفاق أروشا ، والتي تخشى أن يؤدي إعادة التفاوض بشأن الاتفاق إلى تغيرات في رئاسة وأعضاء المؤسسات. ولم تساعد الأحداث الأخيرة، وبلا شك التصريحات الأخيرة لبعض أفراد الحكومة والناطق باسم الجيش بشأن النزاع، على في تحسين مناخ عدم الثقة الذي استتب فيما بين الأطراف المتحاربة.

٨٢- ومن جهة أخرى، وبغية إنقاذ حياة السكان، يتعين التوصل بسرعة إلى وقف إطلاق النيران وإلى سلم عن طريق التفاوض. وتأمل المقررة الخاصة في أن تكون "التدابير المناسبة" التي يعتزم المجتمع الدولي اتخاذها لدفع المجموعات المسلحة إلى مائدة المفاوضات، فعالة.

٨٣- وستشكل عملية تسريح المقاتلين، بمن فيهم الأطفال الجنود وحراس الأمن، وإعادة إدماجهم، بعد وقف إطلاق النيران، مشكلة، ما لم يتم اتخاذ تدابير مناسبة وفورية ومحسوسة تماماً من جانب الأشخاص المعنيين.

٨٤- ولا تـــزال السلطات الحكومية تشجع على تجنيد حراس الأمن كقوة مدنية للدفاع الذاتي. ولا توجد أية نصوص تحكم سلوك أفراد هذه القوات التي تميل، بسبب عملها المجاني، إلى ابتزاز السكان ناهيك عما ترتكبه من عمليات الاغتصاب والقتل.

٨٥- وتقع أعداد كبيرة من العائدين ضحية الانتهاكات والاعتداءات المختلفة (المنازعات العقارية وعدم الأمن) التي تحملها إلى العودة إلى طريق اللجوء. بيد أن عودة اللاجئين ينبغي أن تتم في مناخ تسوده الكرامة والأمن. وقد يـــؤدي قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتفويض مسائل حماية اللاجئين إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية، إلى ظهور مشاكل، بسبب طبيعة النزاع في بوروندي. ولذلك، فمن المستصوب تطبيق مشروع بروتوكول التفاهم بين مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بوروندي ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في بوروندي لوضع برنامج لدعم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٨٦- وتفســـر الضغوط المختلفة ومنها الضغوط التي تمارسها بعض الجهات التي ترى أن عمليات إصلاح نظام القضـــاء سيساعد على الإفلات من العقاب، البطء الذي يشهده سير عمل نظام القضاء البوروندي، بما في ذلك عمل اللجنة الوطنية المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالسجناء[٥].

٨٧- وتكتسي الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان أهمية رئيسية في الحالة الراهنة لبوروندي. وتزداد ضرورة احترام وحماية حقوق الإنسان ولا سيما حقوق العائدين والمشردين داخلياً بل وحتى مجموع السكان المدنيين، أكثر فأكثر، فيما يبدو، في هذه الحالة المضطربة. وستكون الحالة مماثلة بعد وقف إطلاق النيران.

٨٨- وفي هذا السياق، يتضح أنه لا يمكن، أكثر فأكثر، الاستغناء عن دور مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان في بورونـــدي. ومن الواضح أن الوسائل المادية والبشرية المتاحة حالياً أمام هذا المكتب لا تسمح له بالاضطلاع بالكامل بالدور المسند إليه. وفضلاً عن ذلك، ينبغي توجيه أهداف المساعدة القضائية بصورة أكبر نحو تدريب المحامين الوطنيين، وزيادة المساعدة المقدمة إلى النظام القضائي الوطني وإلى العملية التشريعية. بل يتعين على مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي أن يسهم في ظهور ثقافة ديمقراطية في بوروندي.

٨٩- وينبغي أن تخصص الأنشطة المقبلة للأمم المتحدة في بوروندي مكاناً أساسياً لحقوق الإنسان، بشكل يدعم على نحو أفضل تعزيز القدرات الوطنية التي ينبغي أن تؤدي في المستقبل القريب جداً إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

رابعاً- التوصيات

٩٠- تؤكد المقررة الخاصة من جديد على التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة، لا سيما التوصيات التي لم يتم تنفيذها، وتقدم توصيات جديدة لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

ألف- توصيات موجهة إلى أطراف النزاع

٩١- توجه المقرر الخاصة نداءً ملحاً إلى جميع الأطراف المتحاربة لكي تحترم حقوق السكان المدنيين ولا سيما الحق في الحياة، وفي الأمن، وفي السلامة البدنية. وتحثها على احترام القانون الإنساني الدولي وتطلب منها عدم الاعتداء على الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

٩٢- وترجو من هذه الإطراف بإلحاح عدم تجنيد الأطفال لا كجنود ولا كمساعدين ولا حتى إشراكهم في النزاع المسلح. وبالمثل، تدعو المقررة الخاصة الأطراف المتنازعة إلى عدم إشراك المواطنين المدنيين في النزاع.

٩٣- وتطلب المقررة الخاصة من الأطراف المتنازعة أن توقف فوراً جميع أعمال العدوان.

٩٤- وتحث الأطراف المتحاربة على تطبيق الاتفاقات التي وقعت عليها وعلى احترام الالتزامات التي تعهدت بها على مائدة المفاوضات؛ فرفاه السكان يعتمد على ذلك.

٩٥- وتدعو أفراد المجموعات المسلحة التي ما زالت ترفض الانضمام إلى مائدة المفاوضات، أن تغتنم ضرورة وإلحاح التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، لا سيما وأن صبر المجتمع الدولي بدأ ينفد أمام معاناة السكان المدنيين التي لا يمكن تحملها، ولا سيما معاناة الأطفال والنساء والمسنين الذين تنتهك بصورة منتظمة حقوقهم الأساسية بسبب هذه الحرب.

باء- توصيات موجهة إلى السلطات البوروندية

٩٦- تدين المقررة الخاصة بشدة أعمال الابتزاز التي ترتكبها القوات المسلحة الحكومية ضد السكان المدنيين، لا سيما في أتابا وكانيوشا (روهي) وروتيغاما وفي جميع الأماكن الأخرى، وتوصي بالتوقف عن ارتكاب مثل هذه الأفعال. وأخذت المقررة الخاصة علماً بالتدابير التي اتخذها بالفعل الحكومة بالنسبة لإتابا، لكنها تطالب بأن يتم بسرعة إجراء تحقيقات متعمقة تتناول أيضاً العدد الفعلي لضحايا جميع هذه الأحداث، بغية تحديد المسؤوليات ومقاضاة جميع المذنبين أياً كانوا. وتأمل في أن يتم إشراك منظمة الأمم المتحدة بالتحديد في هذه التحقيقات من خلال مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي.

٩٧- وتدعو حكومة بوروندي إلى اتخاذ جميع الإجراءات التي تسمح بتجنب عمليات ابتزاز السكان، وإعادة الثقة بين الجيش والسكان.

٩٨- وتشجع السلطات البوروندية على مواصلة إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق أروشا، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان، ومواصلة جهودها لتشغيل المؤسسات الموجودة بالفعل، بصورة جيدة.

٩٩- وتعرب عن ارتياحها للجهود التي تبذلها الحكومة لصالح العائدين واللاجئين. وتشجع الحكومة على مواصلة وتعزيز تعاونها مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي لتوفير حماية أكثر فعالية لحقوق العائدين واللاجئين.

١٠٠- وتوصي الحكومة بحرارة بأن تطبق بسرعة استنتاجات اللجنة المستقلة المسؤولة عن المسائل المتعلقة بالسجناء المنصوص عليها في اتفاق أروشا، لا سيما تلك التي لا تتطلب مبالغ مالية كبيرة.

١٠١- وتوصي السلطات البوروندية بأن تطبق التدابير التي اتخذتها هي بنفسها، المتعلقة بوقف تجنيد الأطفال في قوات الجيش والبدء بتسريح أولئك الذين تم بالفعل تجنيدهم.

١٠٢- وتكرر توصيتها الموجهة إلى الحكومة بأن تتخلى عن تجنيد حراس الأمن وبرنامج "الدفاع الذاتي المدني". وتدعو الحكومة إلى تسريح حراس الأمن وغيرهم من قوات الدفاع الذاتي مع تجريدهم من أسلحتهم، وتطلب منها أن تسند كامل مسؤولية حماية المجتمع إلى قوات عسكرية أو قوات تابعة للشرطة يتم تكوينها طبقاً للأصول الواجبة حسب الإجراءات المعتادة للاستخدام، وطبقاً لسلسلة قيادة واضحة ولوائح معروفة من الكافة، وطبقاً لقواعد تسمح بمساءلة المسؤولين عن التجاوزات.

١٠٣- وتوصي السلطات البوروندية بأن تقوم من الآن فصاعداً بإعداد التدابير المناسبة لإصلاح قوات الدفاع والأمن، لا سيما تلك المتعلقة بشروط إعادة إدماج المتحاربين الذين تم تسريحهم.

١٠٤- وتحث السلطات البوروندية على الاحترام الدقيق لجميع الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تكون بوروندي طرفاً فيها.

جيم- توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١٠٥- تهنئ المقررة الخاصة الوساطة في النزاع البوروندي وبلدان الإقليم الفرعي على التقدم المحرز في طريق وقف إطلاق النيران. وتشجع هذه الأطراف على مواصلة جهودها لكي تجيء المجموعات المسلحة التي لا تزال متمردة، إلى مائدة المفاوضات.

١٠٦- وتعرب عن أملها في تنظيم وعقد المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي ينادي به مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة. وتأمل أن يقوم المجتمع الدولي برمته بتشجيع بلدان الإقليم الفرعي على أن توقع فيما بينها على اتفاقات ثنائية للأمن لزيادة فرص السلام الدائم والحد من أسباب النزاع ومن الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

١٠٧- وتوصي بالإفراج عن الأموال التي وعد بتقديمها مؤتمرا باريس وجنيف وترجو من المجتمع الدولي دعم جهود حكومة بوروندي الرامية إلى احترام وتعزيز حقوق الإنسان والتوصل إلى سلم دائم (تسريح المحاربين وإعادة

دمجهـــم، وإصـــلاح نظام القضاء، وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، ومعالجة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما تقديم الرعاية الكاملة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز).

١٠٨- وتدعم المقررة الخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي وكذلك غيرها من وكالات الأمم المتحدة العاملة في بوروندي، في الجهود التي تبذلها لضمان تقديم أفضل حماية إلى العائدين والمشردين وتشجعها على تعزيز تعاونها في هذا المجال.

١٠٩- وتطالـــب المجتمع الدولي باتخاذ ترتيبات ترمي إلى القيام بفعالية أكبر بمراقبة انتهاكات القانون الإنساني الـــدولي في إطار هذه الحرب. وتعرب عن أملها في أن يتمكن مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي من أن يصدر بصورة منتظمة تقاريره عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، بما في ذلك حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١٠- وترجو من المجتمع الدولي بإلحاح أن يزيد الأموال المخصصة لعمليات المراقبة والحماية والتعزيز والتدريب في مجـــال حقوق الإنسان. وتوصي بوجه الخصوص بزيادة الدعم المقدم إلى أنشطة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، للسماح له بتعزيز القدرات الوطنية، على نحو فعال، بهدف إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي، في المستقبل القريب جداً.

الحواشي

(١) قـــدم اليونيســـيف "تقرير الطوارئ ربع السنوي عن بوروندي، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠٠٢" رقم ٤٦٩ ٣٨٧ مشرداً في ٢٢٦ موقعاً.

(٢) "بوروندي، تصاعد العنف يتطلب الانتباه" ورقة معلومات صادرة عن مرصد حقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٣) أبلغت المقررة الخاصة بأن المحاكمة بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(٤) أرقام مقدمة من إدارة السجون في بوروندي.

(٥) أنشـــئت لجـــنة وطنـــية لتطبـــيق توصيات اللجنة المستقلة المسؤولة عن دراسة المسائل المتعلقة بالسجناء، المنصوص عليها في اتفاق أروشا، والتي قدمت تقريراً عن البعثة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

- - - - -